في جلسته أمس

مجلس النواب يقر استجواب وزير العدل

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة يحيى علي الراعي رئيس المجلس أن يدرج ضمن جدول أعماله استجواب وزير العدل وذلك بناءً على طلب مقدم من عدد من أعضاء المجلس بهذا الخصوص، استناداً إلى نص المادة (97) من الدستور والمادة (154) من اللائحة الداخلية للمجلس .

وبين الأعضاء في طلب الاستجواب أن المشروع الدستوري في بلادنا حرص على منح عضو مجلس النواب حصانة برلمانية، يكتسبها من تاريخ أدائه اليمين الدستورية حماية له من التعسف، وتقوية لدوره البرلماني ليمارس مهامه الرقابية والتشريعية تحت حماية الدستور والقانون .

وأشاروا إلى أنه ، من أجل ذلك جاءت المادة (201) من اللائحة لتؤكد هذه الحصانة وأنه ليس لعضو مجلس النواب أن يتنازل عن هذه الحصانة من غير إذن المجلس.

وأفاد نواب الشعب في مذكرتهم بهذا الشأن أن المادة (82) من الدستور نصت على ان « لايجوز أن يتخذ نحو عضو مجلس النواب أي إجراء من إجراءات التحقيق أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي إلا بإذن من مجلس النواب ماعدا حالة التلبس، وفي هذه الحالة يجب إخطار المجلس فوراً وعلى المجلس أن يتأكد من سلامة الإجراءات وفي غير دورة انعقاد المجلس يتعين الحصول على إذن من هيئة الرئاسة ويخطر المجلس عند أول انعقاد لاحق بما أتخذ من إجراءات .. لافتين كذلك إلى نص المادة (203) من اللائحة الداخلية للمجلس تجاه ذلك .

وأوضح نواب الشعب انه من خلال تلك النصوص لايجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات التفتيش أو القبض على عضو مجلس النواب إلا بإذن من المجلس ماعدا حالة التلبس التي يجب أن يخطر المجلس بذلك فورا، وعلى المجلس أن يتأكد من سلامة الإجراءات .. منوهين بأن النص هنا جاء على صيغة الوجوب أي يجب أن يتأكد المجلس من سلامة إجراءات الحبس لعضو مجلس النواب في حالة الإدعاء بأنه متلبس.

ولفت نواب الشعب قبل ذلك إلى أن هذا الإجراء هو ما تم بالفعل بخصوص مذكرة الأخ وزير العدل.

وأفاد نواب الشعب في طلب الاستجواب إلى أن المجلس شكل لجنة خاصة بهدف التأكد من صحة الإجراءات المتخذة بحق عضو مجلس النواب أحمد عباس البرطي في قضية مقتل الأخ أحمد منصور الشوافي مدير مديرية دمنة خدير.

وأوضحت المذكرة المقدمة من نواب الشعب بشأن طلب الاستجواب أن اللجنة لم يثبت لديها وجود حالة التلبس التي أشارت إليها رسالة الأخ وزير العدل وبأن حبس عضو مجلس النواب جاء بالمخالفة الصريحة لنصوص الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، وهذا الأمر يستوجب المساءلة القانونية لمن قام بها.

وفي سبيل معالجة هذه المخالفة الصريحة أقر المجلس إصدار توصية بالإفراج عن النائب أحمد عباس البرطي باعتبار أن الإجراءات التي بني عليها القبض باطلة ومابني على باطل فهو باطل.

وبينوا أن الأخ وزير العدل وفي ردوده على المجلس في جلسته بتاريخ 30 مارس 2009م دافع دفاعا شديدا عن المخالفة الدستورية والقانونية التي ارتكبتها الأجهزة في محافظة تعز التي اتضحت للمجلس من خلال تقرير اللجنة المشكلة منه للتأكد من سلامة الإجراءات وفقا للمادة (203) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

كما بين نواب الشعب في طلب الاستجواب أنه جاء استنادا إلى المادة (97) من الدستور والتي تنص على : (لكل عضو من أعضاء مجلس النواب حق توجيه استجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء لمحاسبتهم عن الشؤون التي تدخل في اختصاصهم) .. وكذا استنادا إلى أحكام المادتين (154 ، 155) ومأتلاها من مواد اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

هذا وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق وأقره وسيواصل أعماله صباح السبت المقبل بمشيئة الله تعالى.

في كلمة ألقاها بمناسبة اليوم العالمي لليتيم.. رئيس الوزراء:

وزارة الشؤون الاجتماعية مطالبة بتعزيز رقابتها للتحقق من أداء دور الأيتام لواجباتها

الدولة لن تألو جهدا لدعم الأيتام ونعكف على إنشاء (11) مركزا في عدد من المحافظات

صنعاء / سبأ :

أكد الدكتور علي محمد مجور رئيس الوزراء ضرورة التنسيق والتكامل بين الجهود الحكومية والأهلية في الاهتمام برعاية الأيتام وتعزيز الدور الإشرافي والرقابي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتحقق من مدى قيام مراكز ودور الرعاية بواجباتها ،والوفاء بالتزاماتها تجاه الأيتام.

وقال رئيس الوزراء في كلمة ألقاها في الحفل السنوي الذي نظمته أمس مؤسسة الرحمة الخيرية بمناسبة اليوم العالمي لليتيم «إن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تعكف حاليا على إنجاز الدراسات والتصاميم لإنشاء 11 مركزا جديداً للأيتام في عدد من المحافظات تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية وسيتم تزويدها بأحدث الإمكانات والتجهيزات الإيوائية والتربوية والتعليمية».

وأشار الدكتور مجور إلى أن الدولة لن تألو جهدا في دعم دور الأيتام القائمة وإنشاء المزيد منها وتطوير مستوى الرعاية والإشراف عليها وذلك وفق إستراتيجية الدولة في هذا الجانب.

وأعرب عن أمله في أن تحقق هذه الفعالية الاحتفالية أهدافها في استقطاب المزيد من الرعاية والاهتمام بالأيتام ومتطلباتهم باعتبار ذلك واجباً دينياً قبل أن يكون عملاً إنسانياً أو أخلاقياً.

ودعا رجال الإعمال والخيرين إلى أن يبادروا لدعم مراكز ودور الأيتام الحالية وتبني رعايتها والتوسع في إنشائها لتشمل المزيد من الأيتام ليس في أمانة العاصمة وحسب وإنما على مستوى المحافظات.

ونقل رئيس الوزراء تحيات الراعي الأول لليتيم فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتمنياته لهم بالسعادة والمستقبل المشرق وتقدير فخامته لكل الأعمال الإنسانية التي تستهدف خير الأيتام وخلق الطمأنينة في داخلهم وغرس المحبة فيهم لمجتمعهم ووطنهم.

وأكد رئيس الوزراء حرص الدولة تجاه هذه الشريحة لتوفير مقومات الرعاية والعيش الكريم لها من خلال إنشاء مراكز الرعاية التي تحتضنهم وفي مقدمتها مركز رئيس الجمهورية لرعاية وتأهيل الأيتام والذي يتضمن إلى جانب10 مراكز حكومية أخرى متطلبات وسبل الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية,فضلاً عن برامج تدريبية وتأهيلية مهنية تكفل لمنتسبيها فرصة العمل والاندماج في المجتمع والمساهمة في التنمية.

وتطرق إلى الجهود المبذولة في إطار الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب وخطة العمل المنبثقة عنها والتي ركزت في جانب منها على رعاية الأيتام وتوفير احتياجاتهم وتشجيع الأسر على كفالتهم وإلحاقهم بالتعليم العام والتدريب المهني.

ولفت إلى أن هذه الجهود تأخذ بعين الاعتبار تأهيل القدرات للمتعاملين والعاملين مع هذه الشريحة الاجتماعية بما يمكنهم من تقديم خدمات الرعاية والتأهيل النفسي والاجتماعي على نحو أفضل إضافة إلى تشجيع المؤسسات الأهلية الخيرية للعمل في هذا المجال الإنساني بأبعاده التربوية والإنسانية والأخلاقية والوطنية.

من جانبها أوضحت رئيس مجلس إدارة مؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية رقية الحجري أهمية بذل كل الرعاية والاهتمام بفئة الأيتام من أبناء المجتمع و حمايتهم من الغد المخيف ليتمكنوا من العيش بحياة كريمة .

واستعرضت أنشطة ومشاريع المؤسسة على مدى تسعة أعوام و خدماتها في مجالات الإيواء والرعاية و مجالات التدريب و التأهيل للأيتام من خلال مدارس هند النموذجية والمركز الثقافي لتدريب و تأهيل الموارد البشرية التابعين للمؤسسة ، مشيدة بجهود القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وكل الخيرين ممن يبذلون العطاء السخي لدعم الأنشطة و البرامج الخاصة بالمؤسسة والهادفة إلى خدمة الأيتام .

ودعت أبناء المجتمع حكومة ومنظمات مجتمع مدني و فاعلي الخير إلى التعاون و التكاتف لمد يد العون للأيتام و تقديم كل الدعم للمؤسسة وكل المؤسسات الخيرية العاملة في رعاية الأيتام و المحتاجين للنهوض بأنشطتها في خدمة هذه الفئة ليساهموا بدورهم الفاعل في بناء المجتمع.

فيما تطرقت كلمة الضيوف التي ألقاها الداعية الإسلامي وجدي غنيم إلى أهمية احتضان اليتيم و رعايته من قبل أفراد المجتمع و الأجر الكبير لكافل اليتيم.

وفي الحفل الذي تضمن أناشيد و قصائد شعرية واسكتشاً مسرحياً من قبل أبناء المؤسسة عرضت معاناة الطفل اليتيم، كرم رئيس الوزراء أفضل طفلين مثاليين من المنتسبين للمؤسسة للعام 2008م .

حضر الاحتفال عدد من الوزراء وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى بلادنا وعدد من رجال الأعمال .